

الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين إشكالية العجز المزمّن عن فك الارتباط بالمشروع السياسي

د/ إدريس بولكعيات

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة منتوري - قسنطينة.

Abstract:

In the present article, the author attempts to analyze the condition in which the Algerian working movement has been born and also the periods were crossed since the colonial period in which paid work has been introduced, to the stage in which national state has been built.

The post-colonial period has known an experience of intensive industry and a new method of management of enterprise.

This method give the trade union a margin with the intention of participate in management and making decisions in exchange the trade union must " therefore always been in mind the interests of the country, of the national community and above all the medium and long-term interests of the popular masses as a whole ", according to national charter.

But the results were chaotic. After that, some new ideas appeared with the intention to reform the economy at last decade of the twenty century.

The ideas have driven the trade union to go back at the beginning: to struggle with improve standard of living.

المُلخَص:

نتناول في هذا المقال تحليلاً نقدياً للظروف التي نشأت فيها الحركة العمالية في الجزائر والمراحل التي مرت بها من المرحلة الكولونيالية التي ظهر خلالها العمل المأجور إلى مرحلة بناء الدولة الوطنية التي عرفت تجربة التصنيع المكثف ونمطاً جديداً في إدارة علاقات العمل في البيئة الصناعية وذلك بإعطاء المركزية النقابية هامشاً للمشاركة في التسيير مقابل لعب دور تعبوي في خطط التنمية.

غير أن فشل مشروع التنمية وظهور أفكار جديدة للإصلاح أعادت الحركة العمالية إلى نقطة البدء: التركيز على تحسين مستوى المعيشة.

1- بداية العمل النقابي:

في ضوء التطورات التاريخية للبنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري تأخرت نشأة النقابات العمالية، إذا قيسَت بنشأة مثيلاتها في أوروبا الغربية، حيث شهد العالم أول انتقال للبنية الاجتماعية الاقتصادية إلى البنية الاجتماعية الرأسمالية التي رافقها ظهور النقابات العالمية. ويرجع ظهور أول نقابة عمالية إلى سنة 1720 في بريطانيا، عندما "تجرأ" عمال يشتغلون في الخياطة ولأول مرة في التاريخ على رفع مظلمتهم إلى البرلمان⁽¹⁾، ثم ما لبثت هذه التنظيمات أن ازدادت قوة وانتشارا منذ ذلك العهد.

بينما لم تظهر أولى التنظيمات في الجزائر إلا في سنة 1878، حين شكل عمال المعادن والطباعة الحجرية غرفتين نقابيتين في مدينة الجزائر⁽²⁾ وبعد ذلك بدأ العمل النقابي في الاتساع. وقد أشارت إحصائيات نشرة مصالح العمل التي كانت تصدرها الحكومة العامة، إلى أنه في سنة 1901 كانت توجد 101 نقابة منها 49 في مدينة الجزائر و30 في وهران و22 في قسنطينة ثم قفز هذا الرقم سنة 1911 إلى 241 نقابة منها 126 في مدينة الجزائر و61 في وهران و54 في قسنطينة⁽³⁾.

ورغم هذا العدد المتنامي من النقابات، فإن مشاركة العمال الجزائريين ظلت متواضعة للغاية لسببين:

الأول: وجود قوانين تعسفية تمنعهم من تشكيل تنظيمات كيفما كان نوعها وأهدافها Les codes de L'Indigénat. في مقدمة هذه القوانين: "قانون الأهالي".

الثاني: ضعف عدد العمال الجزائريين الذين يشتغلون في الصناعة لضعف الاستثمار فيها من جهة، وسيطرة الأوروبيين على العمل في مختلف المهن، فقبل الحرب العالمية الأولى كان الجزائريون يشغلون في اثنين من المهن المعروفة في تلك الفترة بينما كان العمال الأوروبيون يشتغلون في 221 منها⁽⁴⁾، أي أن القوى العاملة الجزائرية كانت متمركزة في الريف بشكل أساسي. بيد أن الوضع تغير بعد الحرب الكونية الأولى، حيث ساهم عامل الهجرة نحو فرنسا في تكوين طبقة عاملة جزائرية فعلية في المهجر⁽⁵⁾. ولعدم وجود قيود قانونية تمنعهم من الانضمام إلى النقابات الفرنسية، فإن ذلك ساعد على تبلور الوعي النقابي لديهم.

أما في الجزائر، فإن تقهقر المهن القديمة واتساع سوق العمل المأجور أديا إلى زيادة نسبة مشاركة الجزائريين في النشاط النقابي خاصة بعد 1932؛ وهي السنة التي اعترف فيها المستعمر للجزائريين بالحقوق النقابية⁽⁶⁾.

ويمكن إبراز تطور مشاركة العمال في النقابات التي كانت موجودة في الجزائر منذ الاعتراف بالحقوق النقابية للأهالي إلى غاية وقوع مذابح 8 ماي 1945 في حقهم، وفق الجدول التالي :

السنة	1933	1936	1937	1938	1945
عدد	.000	80.00	90.00	250.00	120.00
المنتسبين	12	0	0	0	0

واضح أن الفترة ما بين الحربين الكونيتين، كانت الفترة "الذهبية" لتطور الحركة النقابية في الجزائر وازدهارها، حيث رافقت تشكيل الطبقة العاملة التي توسعت قاعدتها مع تطور العمل المأجور، خاصة بعد الأربعينات، وهي المرحلة التي بدأ فيها التركيز على الاستثمار في قطاع الصناعة إلا أن التناقضات التي ظلت قائمة بين العمال الجزائريين والأوروبيين والمبنية على أساس عنصري، تفجرت بشكل صارخ في 8 ماي 1945 عندما تبنت المنظمة النقابية الفرنسية في سنة 1940 شعار "العمل والأسرة والوطن"⁽⁷⁾. وقد قطع هذا الارتداد الطريق أمام الجزائريين الذين كانوا يعتقدون في نصرة الكنفدرالية العامة للعمال لهم عند مطالبتهم بحق تقرير المصير. إن الانسحاب الجماعي للعمال الجزائريين عام 1945 من التنظيمات النقابية الفرنسية يؤكد بوضوح عدم وجود وعي طبقي ليس عند الأهالي فحسب وإنما لدى الأوروبيين بشكل خاص، حيث عملوا على تحويله إلى صراع عنصري يهدف إلى تحقير الأهالي وخلق طبقة عاملة أرسنقراطية أوروبية على حسابهم.

إن هذه الظروف حولت مجرى الصراع الاجتماعي من السعي إلى رفع الأجور وتحسين مستوى المعيشة إلى الدفاع عن الوجود. قد رفعت الحاجة إلى الأمن مستوى الصراع لينتقل إلى ممارسة العمل السياسي. وهكذا تغير مضمون العمل النقابي في الجزائر، وأصبح يشبه عمل الأحزاب السياسية بعد الحرب الكونية الثانية.

وعلى اعتبار أن ممارسة النقابة للنشاط السياسي غير ممكنة داخل الكنفدراليات العمالية الفرنسية، فإن النقابيين الجزائريين باثروا نشاطات داخل الأحزاب السياسية الجزائرية، من أجل التحضير لتشكيل تنظيم مستقبلي. وهكذا ظهر الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956؛ أي بعد مرور أكثر من سنة على انطلاق حرب التحرير التي قادتها جبهة التحرير الوطني، وهي التنظيم السياسي الذي يضم تيارات مختلفة ومتناقضة جمع بينها قاسم مشترك وهو تحرير البلاد عن طريق الكفاح المسلح وتجاوز المناقشات الإيديولوجية. وكان لهذا الاتحاد نفس أهداف جبهة التحرير الوطني. ولم يكن إنشاؤه سنة 1956، إلا رد فعل على ظهور تنظيمين نقابيين جزائريين آخرين، وهما اتحاد نقابات العمال الجزائريين والاتحاد العام للنقابات الجزائرية⁽⁸⁾. ولم يظهر هذان التنظيمان إلا كمحاولتين لكسب ثقة العمال الجزائريين في قالب جديد، لكن المضمون ظل كما كان في السابق، أي التركيز على تحسين الوضع الاجتماعي، وهو مطلب تجاوزته الأحداث بعد اندلاع حرب التحرير. ولهذا كان الاتحاد العام للعمال الجزائريين أكثر تأثيرا في العمال، حيث تمكن من جذب القسم الأكبر منهم. فبعد شهر من إنشائه ضم 110 آلاف منخرط موزعين على 72 فرعا نقابيا⁽⁹⁾. وكان دوره السياسي واضحا، حيث نظم سلسلة من الإضرابات استجابة لنداء جبهة التحرير. و أبرز هذه الإضرابات، ذلك الذي نظم في جانفي 1957، عندما كانت القضية الجزائرية تناقش في الأمم المتحدة⁽¹⁰⁾. وقد تعرض زعماءه للمتابعة والاضطهاد مما اضطرهم إلى العمل في الخفاء والتوجه إلى الخارج.

2- تجربة التسيير و فشلها:

تأثرت البنية الاقتصادية للجزائر تأثرا بالغا عام 1962؛ حيث خرج المستعمر تاركا خلفه "دولة شبح" على حد تعبير "بول بالطا من جراء قيام المستوطنين الأوروبيين بإخلاء المؤسسات وتخريبها⁽¹¹⁾. وترتب شل الاقتصاد، فعلاوة على المؤسسات الصناعية في المدن، شهدت المزارع انسحاب الأوروبيين، وهي التي كانت تقوم أساسا على تصدير الغلة؛ حيث انخفض الإنتاج بـ 10% سنة 1963، بالنسبة لسنة 1962⁽¹²⁾.

وبالإضافة إلى وجود أزمة اقتصادية تسبب فيها رحيل اليد العاملة الفنية الأوروبية، فإن البلاد تعرضت لأزمة سياسية حادة أيضا في صيف 1962، بسبب الصراع

حول السلطة بين الحكومة المؤقتة والمكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني الذي انتهى بانتصار هذا الأخير. وتبنى الاتحاد العام للعمال الجزائريين موقفا محايدا من الأزمة، وهو موقف لم يرض المكتب السياسي واعتبره نوعا من التأييد للحكومة المؤقتة⁽¹³⁾. مما أدى إلى وقوع صراع بين التنظيمين. وتضاعف هذا الصراع عندما طالبت المركزية النقابية بلعب دور سياسي و المشاركة في وضع الدستور بالإضافة إلى الكشف عن الرغبة في الاستقلال عن جبهة التحرير الوطني. رغم التوصل إلى اتفاق في 20 ديسمبر 1962 لإنهاء الخلاف، اعترف فيه الحزب للمركزية النقابية بالحرية في تنظيم نفسها، على أن تلتزم في المقابل بتأييد السلطة في سياستها الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁴⁾، فإن الصراع استمر لعدم وضوح دور المركزية النقابية.

المركزية النقابية وقرارات مارس :

ورثت الجزائر عن الاستعمار اقتصادا مختلطا يجمع بين قطاع تقليدي سابق على الرأسمالية، وهو النمط السائد وقطاع رأسمالي متطور نسبيا شكله الأوروبيون، أدى إلى اختلال إن هذا الإرث عرض على الجزائر المستقلة نمطا رأسماليا للتنمية، إلا أنها اختارت الطريق "الرأسمالي"، حيث فتحت مراسيم 18 و 22 و 28 مارس 1963، الخاصة بتأميم الأملاك الشاغرة الطريق نحو تجربة وصفت ب"الاشتراكية".

لكن ما هو المقصود بالتسيير الذاتي الذي تبنته الجزائر في ذلك الوقت ؟

إن الجزائر لم تأخذ مفهوم التسيير الذاتي بالمعنى الواسع للكلمة، حيث إنه لم يعتبر سوى طريقة لتسيير متميز في بعض الوحدات الإنتاجية (لا سيما في الفلاحة). وكان مسموحا ببقائه في المجالات التي ظهر فيها.

إن هذا المفهوم الضيق كشف عن وجود تحفظ لدى قيادة البلاد في مطلع الاستقلال حول هذا الأسلوب من التسيير الذي يعطي للطبقة العاملة دورا أكبر في إدارة الاقتصاد و يحول دون الاتجاه نحو تقوية البرجوازية الوطنية أو الاتجاه نحو رأسمالية الدولة.

ولا يعد إصدار مراسيم 18 و 22 و 28 مارس 1963 التي أقرت التسيير الذاتي في الأملاك الشاغرة، رغم شهرتها سوى إقرار بأمر واقع بالفعل. فاللجان الأولى قد تشكلت

بطريقة تلقائية بعد الرحيل الجماعي للمعمرين الأوروبيين. وقد تم تشكيل هذه اللجان نتيجة ضغط فعلي وقع من الجماهير الريفية وخاصة العمال القدماء الذين كانوا يشتغلون في المزارع المهجورة من جهة ونتيجة جهود بعض مناضلي الاتحاد العام للعمال الجزائريين وحزب جبهة التحرير الوطني وحتما بعض العسكريين من جهة أخرى⁽¹⁵⁾.

المهم أن إقرار التسيير الذاتي بصفة رسمية في البلاد كأسلوب للتنظيم من طرف السلطة كان حلا لمشكلتين رئيسيتين هما:

- الفراغ الذي كانت تعاني منه القيادة النقابية، حيث أنه لم يكن لديها برنامج عمل لتقوم بتنفيذه. ولذلك استقبلت قرارات مارس 1963 بارتياح. إذ أن التسيير الذاتي فتح أمامها المجال للتأثير على القاعدة العمالية وتقوية الروابط معها.

- أن الحكومة كانت تسعى إلى كسب شعبية العمال و الاعتماد عليها في الحفاظ على مركزها أمام الجيش الذي كان في ذلك الوقت القوة الوحيدة المنظمة في البلاد. وقد كان إقرار التسيير الذاتي يصب في هذا المسعى، حيث كانت الحكومة تطمح إلى تنظيم العمال ضمن تكوين مجالس التسيير. إن التجربة التي شرع فيها منذ 1963 بصفة رسمية والتي أيدتها المركزية النقابية اصطدمت بمشكل الفعالية. إذ استمر الإنتاج في التدهور، حيث سجل تفهقرا بنسبة 10% سنة 1963 بالنسبة للسنة التي سبقتها. وإذا استثنى الإنتاج البترولي، فإن هذا الانخفاض تراوح ما بين 25 و 35 %⁽¹⁶⁾. إن ضعف الفعالية رافقه أيضا تضرر عام في أوساط الطبقة العاملة، حيث ظهرت عامي 1963 و 1964 علامة الانفصال بين القيادة النقابية و القاعدة العمالية، عندما انفجرت "إضرابات وحشية" خلال تلك الفترة، لم يقدها المسؤولون النقابيون ولم تستثن مؤسسات التسيير الذاتي⁽¹⁷⁾.

إن هذه الإضرابات كانت من أجل التعبير عن نقص في إشباع حاجات العمال المادية، بسبب ارتفاع أسعار المواد الأساسية، حيث يشير "موريس بارودي إلى أنه إذا أخذنا سنة 1961 كسنة مرجعية، فإنه في سنة 1963 عرفت M.Parodi المواد الكمالية والترفيهية ارتفاعا يفوق العشرين بالمائة في حين لم تشهد أسعار المواد الغذائية إلا ارتفاعا متواضعا و قد حدث العكس سنة 1964 (18).

إن هذا التذبذب في الأسعار الذي يعكس وجود حالة سيئة للاقتصاد كان دليلا قويا في أيدي أعداء التسيير الذاتي وأنصار القطاع العام الخاضع لسيطرة الدولة، الذي يفترض "أن العمال الأجراء والفلاحين الفقراء غير قادرين من الناحية التنظيمية وبشكل عاجل على إدارة نموذج لا مركزي للاقتصاد(19). ورغم أن الخطاب السياسي أكد خلال المؤتمر الثاني للاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي انعقد في مارس 1965 بأن "دور النقابة هو التسيير المباشر في الحياة الاقتصادية" ووظيفة الاتحاد العام للعمال الجزائريين الأكثر أهمية على المدى البعيد تبقى العمل على توسيع القطاع الاشتراكي " وتحقيق الاشتراكية عن طريق التسيير الذاتي(20).

رغم هذه التأكيدات، فإن تجربة العمال في التسيير بدأت في التراجع ابتداء من 1965، حيث صدر في صيف تلك السنة قرار جعل من مدير الوحدة المسيرة ذاتيا تابعا لوزارة الصناعة، بينما كان قبل ذلك، أي وفق مراسيم مارس 1963 تحت السلطة المباشرة لرئيس لجنة التسيير. إن هذا التحول الذي قلب الأمور رأسا على عقب، كان بمثابة مؤشر قوي على الاتجاه نحو المركزية في القرار والبيروقراطية في التسيير.

وفقد التنظيم النقابي بموجب هذا التعديل صلاحية التسيير من الناحية العملية. وأعقب هذه المرحلة فتور في الاتجاه نحو توسيع قطاع التسيير الذاتي، حيث بدأت فيه العملية في التقهقر و التراجع ابتداء من عام 1969.

3-إيديولوجية التنمية و المشاركة العمالية:

كانت سنة 1967 بالنسبة للجزائر هي سنة الخروج من مرحلة التردد و النقاش الذي استغرق سنوات حول المستقبل الاقتصادي للبلاد، حيث عرفت البلاد ابتداء من تلك السنة مخططات تنموية رجح فيها الطموح إلى تصنيع البلاد باقي القطاعات.

إن الاتجاه نحو المركزية في القرار وظهور الشركات الوطنية أثر بصورة مباشرة على التنظيم النقابي، تأثيراً سلبياً حيث بدأ قطاع التسيير الذاتي في التقلص وبدأ معه نشاط النقابة في الجمود بعد عام 1965، وقد كان ذلك مؤشراً واضحاً على أن الدولة تخلت عن توسيع هذا القطاع إلا أن الإلغاء الضمني للتسيير الذاتي في مجال الصناعة، و إدخال أسلوب جديد من علاقات العمل تحت عنوان "التسيير الاشتراكي للمؤسسات" وهو مفهوم يختلف اختلافاً جوهرياً عن التسيير الذاتي، حيث قلص من الصلاحيات الواسعة للنقابة، واكتفى بجعلها تشارك في اتخاذ القرار. وفي هذا يقول ميثاق 1976: "أن مساهمة العمال في إطار التسيير الاشتراكي بالجزائر، تشكل وسيلة تؤدي في مجال تسيير شؤون مؤسسة معينة وبواسطة مجالسها المنتخبة إلى اشتراك عمال هذه المؤسسة في التسيير مع المسيرين الذين عينتهم الدولة"⁽²¹⁾.

لكن ما نوع هذه المشاركة وما هي حدودها؟ يقول الميثاق الوطني لعام 1976 الذي أعطى أهمية كبيرة للتسيير الاشتراكي للمؤسسات: "ينبغي أن نفرق بوضوح بين مساهمة العمال المجسدة عبر التسيير الاشتراكي للمؤسسة، في إطار بناء المجتمع الاشتراكي لبلادنا من جهة، والمساهمة في التسيير التي تطالب بها، لفائدة العمال، بعض المنظمات السياسية أو النقابية في البلدان الرأسمالية من جهة ثانية"⁽²²⁾. والإشارة هنا تفيد الاختلاف بين مشاركة العمال في التسيير في الجزائر وبين أنماط المشاركة التي أفرزها تطور النمط الرأسمالي، حيث برزت عدة مفاهيم في مجال العلاقات الصناعية منها "التسيير المشترك" و "الديمقراطية الصناعية".

إن هذه المفاهيم ظهرت نتيجة للصراع بين التنظيمات النقابية وأرباب العمل الذين كسبوا من خلال إدخال هذه الإشكال من العلاقات في محيط العمل، تنازل النقابات عن مشروعها في التغيير، مما أدى إلى انحطاطها حيث تحولت إلى "عجلة" تحافظ على بنية المجتمع الرأسمالي وتزيد من الفعالية في الإنتاج في ظل المهادنة أو السلم الاجتماعي. إن التسيير الاشتراكي للمؤسسات في الجزائر جاء في ظروف مخالفة تماماً للأشكال المذكورة، حيث أنه ظهر كحاجة للقاعدة العمالية، رغبتها القيادية، وهذه إحدى المفارقات.

فالتغيير الذي حدث في القمة عام 1965 في الجزائر كان ضد توزيع السلطة على طبقة عاملة ضعيفة البنية، لا تتمتع بتكوين صلب يؤهلها لتحمل مسؤولية التسيير في مواقع العمل. وفي هذا الشأن يقول ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات : بالفعل فقد كاد يكون من باب الوهم أن تطرح مسألة إحداث جمعية للعمال في حين أن القطاع الاقتصادي العام كان في 19 يونيو (جوان) سنة 1965 ناقصا إلى أقصى حد وكانت الفروع الاقتصادية الأساسية موجودة بين أيادي أجنبية بينما كانت الحيرة سائدة و كان عجز الميزانية شاملا وقائما في مؤسسات الدولة" (23).

وعلى هذا الأساس، فإن التسيير الاشتراكي للمؤسسات الذي ظهر كنمط جديد في علاقات العمل يقوم على الديمقراطية في اتخاذ القرار واللامركزية، يفترض أن أسباب منع مشاركة العمال في التسيير لم تعد قائمة. كما تبدو محاولة إشراك العمال في التسيير الاقتصادي، كنوع من الثقة في قدرات الطبقة العاملة . و لكن ذلك إلى حد معين ، فالدولة تحتفظ بتعيين مدراء المؤسسات والوحدات . و لذلك كانت تجربة التسيير الاشتراكي للمؤسسات كنوع من التركيب بين القرارات الصاعدة والهابطة . وقد يكون " عبد اللطيف بن اشنهو" على حق عندما عرف التسيير الاشتراكي للمؤسسات بقوله: "هو تجربة تهدف إلى إبراز السلطة الاقتصادية للعمال ضمن المؤسسات التي تعتبر كيانات للتخطيط ومنتجين تحدد الحكومة نشاطاتهم التنموية. وبهذا المفهوم فإن التسيير الاشتراكي للمؤسسات هو نقطة تفصل بين مصلحة جماعة معينة من العمال و المصلحة الجماعية التي تمثلها الدولة من خلال إطار التسيير التي تعينهم" (24).

وتتم المشاركة العمالية وفق هذا الأسلوب عن طريق هيئة عمالية منتخبة يطلق عليها "مجلس العمال"، يتوزع أعضاؤه على لجان مختصة، حيث تكلف كل من هذه اللجان التي يتراوح عددها بين واحد وخمسة، بحسب أهمية احتياجات المؤسسة أو الوحدة، بالشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والثقافية والمستخدمين والتكوين والتأديب وحفظ الصحة والأمن" (25).

ويبدو لأول وهلة أن مشاركة العمال في التسيير شاملة ومتنوعة ولا تقتصر على مجال معين، حسب ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات، أي على مستوى التنظيم، لكن

على مستوى التطبيق تتحول هذه المشاركة إما إلى استشارة شكلية لا بد منها، وإما إلى تركية للقرارات الإدارية، حيث نجد أن مستوى التكوين لدى العمال لا يسمح بظهور المشاركة الحقيقية التي لا تتحقق إلا بوجود تكوين صلب، يجعل العامل يهضم المسائل الإدارية والمالية للمؤسسة على عكس الطرف الإداري الذي تمكنه الخبرة من فرض آرائه داخل اللجان الدائمة ولا سيما في المجال الاقتصادي.

فرغم اختلاف وضع العمال عندما كانوا بصدد تطبيق التسيير الذاتي عن وضعهم في ظل تجربة التسيير الاشتراكي للمؤسسات؛ فإن عدم تعميم تلك التجربة على مختلف المؤسسات، دل دلالة واضحة على أنها لم تكن تحظى بالثقة الكافية ولم تحقق نتائج مشجعة على توسيعها، فلغاية 1979، شمل هذا الأسلوب من المشاركة العمالية 75 مؤسسة تشغل 310.000 عامل⁽²⁶⁾ ولغاية عام 1985، امتد إلى 293 مؤسسة تشغل 600.000 عامل من أصل 3.750.000 منصب للشغل في نفس السنة⁽²⁹⁾ أي بنسبة 16%، بعد مرور 15 سنة على التجربة. فهل كانت تلك التجربة التي أصبحت من الماضي مجرد عمل دعائي؟ وقد أشار النقابيون سواء في الندوات الخاصة بتقييم التسيير الاشتراكي أو في المؤتمرات التي عقدها الاتحاد العام للعمال الجزائريين، إلى عدم قدرة العمال على التحكم في التسيير، لأسباب تعود إلى مستوى التكوين. ولذلك نجد في لائحة الاقتصاد والتسيير الاشتراكي للمؤسسات التي صادق عليها المؤتمر السابع للاتحاد عام 1986، التشديد على توسيع القاعدة النقابية على وجه الخصوص "الإطارات المسيرة والتقنية" و"إعطاء الأولوية للتكوين السياسي والنقابي والعلمي"، والتركيز على "الاختيار السليم للرجال لضمان تمثيل أفضل للعمال والتركيز على انتقاء العناصر القادرة والكفوة والواعية والملتزمة"⁽²⁷⁾. إن محاولة الاستئجار بفئات غير عمالية كان مجرد هروب للأمام. فضلا عن الشعور بالخيبة، فإن هناك بعض الغموض في النصوص، حيث نجد مجلس العمال يقوم بدوم مزدوج، فهو مجلس للتسيير وفي الوقت ذاته مجلس نقابي.

وقد أثر هذا الغموض على فعالية المجلس حيث يتردد بين دوره كهيئة نقابية تسعى لإشباع حاجات العمال المستعجلة كتحسين القدرة الشرائية وتوفير الأمن في ميدان العمل ودوره كهيئة مسيرة، تحت العمال على الفعالية والمر دودية. فالمصالح العاجلة وكسب ثقة

العمال، تقتضيان ترجيح الدور الأول، بينما يهم الإدارة التركيز على الجانب الإنتاجي. وحاولت السلطة من خلال الميثاق الوطني المعدل عام 1986، تسليط بعض الضوء على أحد هذه الجوانب الغامضة، حيث اعتبر مجالس العمال من الهيئات المنظمة التي تمارس عن طريقها الرقابة الشعبية كما تحدث أيضا عن تنظيم المشاركة العمالية عن طريق تشكيل جماعات منسجمة من المنتجين المسيرين، وتطوير الوظيفة الاقتصادية للمؤسسة، وتعزيز وحدة التصور والقيادة ضمن المؤسسة و الوحدة الإنتاجية عبر ضمان الانضباط الضروري لتحقيق أهداف التنمية بشكل منظم⁽²⁸⁾. وواضح من هذه الفقرة أن المرحلة المعروفة بمرحلة "ما بعد البترول" التي يجرى التخضير لها للتقليل من آثار الأزمة الاقتصادية الناجمة عن تدهور أسعار النفط في السوق الدولية هي مرحلة التركيز على ترشيد الإنتاج والتخلي عن مشاركة عمالية قد تفيد في خلق الشعبية و لكنها تقلص من الفعالية و المر دودية.

4- البحث عن الذات:

إن تجربة المشاركة العمالية، أي مشاركة ممثلي العمال في التسيير، توقفت بشكل نهائي بعد الإصلاحات التي أعلن عنها عام 1989؛ حيث فك بموجب ذلك الارتباط بحزب جبهة التحرير الوطني الذي كان يمارس سياسة أبوية على المركزية النقابية من جهة، كما فك الارتباط بين الاقتصاد والسياسة من جهة أخرى، حيث أعيد الاعتبار لمسيري المؤسسات، فمنحت لهم صلاحيات واسعة وقلص دور النقابة ليختزل إلى الجانب المطلبية. وهكذا أعاد التاريخ نفسه، فالأزمة التي ظهرت بعد الاستقلال بسبب إصرار تيار نقابي على الجانب المطلبية انتهت بتطبيع المركزية النقابية، إذ قبلت بلعب دور تعبوي وتحولت إلى وسيط ينقل ويشرح خطاب السلطة لمختلف شرائح العمال. ومقابل هذا الدور الذي قبلت به المركزية النقابية طوعا أو كرها سمح لبعض النقابيين بالارتقاء إلى مواقع قيادية في الدولة. وعلى هذا الأساس تورطت النقابة في السياسات التي اعتمدت منذ فجر الاستقلال سواء الخائبة منها أو تلك التي حققت بعض النجاح. غير أن الأزمة المتعددة الأبعاد التي تفجرت منذ أحداث أكتوبر 1988 أكدت أن التذمر الشعبي يستثن

النقابة الرسمية نفسها. ولذلك بدأت أحداث أكتوبر بإضراب وحشي لم تقده النقابة الرسمية التي شعرت أنها مستهدفة مثلها مثل السلطة لأنها كانت عينها و يدها في المؤسسات.

ولم يكن غريبا أن تمتد الإصلاحات التي بدأت بدستور جديد عام 1989 إلى إعادة صياغة دور المركزية النقابية لينحصر في الجانب المطلبي وجعل السياسة من اختصاص الأحزاب . غير أن رواسب الماضي لازالت مؤثرة و جليلة في النشاط النقابي؛ حيث يحرك الحنين النقابيين إلى التورط في السياسة التي لم يتمكنوا من الكف عنها بعد مرور خمسة عشر عاما على إقرار تلك الإصلاحات، التي قررت السلطة السياسية إدخالها على الاقتصاد من أجل التحول نحو اقتصاد السوق، والتخلي عن التسيير الإداري للاقتصاد الذي قاد إلى الأزمة الحادة التي تفجرت في أكتوبر 1988 لم يعبر هذا التذمر العمالي عن تدهور مستوى المعيشة، فحسب، بل كان أيضا احتجاجا ضد سياسة اقتصادية أعلنتها السلطة التي أعطتها شرعية قانونية عام 1995، ولم تتمكن من الشروع في ترجمتها عمليا على الأرض إلا بعد أربع سنوات، بدءا من الشراكة الهندية في مركب الحجار للحديد والصلب الذي كان يعتبر رمزا لتجربة التصنيع في الجزائر.

يعود البطء الشديد في عملية الخصخصة إلى وجود مخاوف لدى السلطة من انفجار اجتماعي، حيث لم تعد هناك قدرة على التحمل بسبب انهيار مستوى المعيشة لدى الجزائريين، فقد سرح 400.000 عامل عندما أخفقت محاولات الإصلاح السابقة. فطيلة سنوات السبعينات كان الاقتصاد الجزائري يدور حول 80 شركة وطنية عام 1979، قدرت ديونها ب 26 مليار دولار، وهو ما كان يمثل ضعف الناتج الداخلي الخام خلال الثمانينات شرعت الحكومة في إعادة الهيكلة وبموجب ذلك، أنجبت 80 شركة ل 45 مؤسسة عمومية. وخلال العشرية الماضية، أدى انتهاج سياسة جديدة إلى اتساع الشركات إلى 1400 مؤسسة وضخت الدولة 17 مليار دولار لمسح الديون عن الشركات من أجل جعلها ذات جدوى وقابلة للخصخصة.⁽²⁹⁾ ونجم عن هذه الأزمة الاقتصادية أعراض اجتماعية زادت في تعقيد المسألة الاجتماعية خلال العقد الأخير من القرن الماضي، إذ ارتفع نصيب الفرد من الدخل الوطني الخام من 1520 دولار عام 1998 إلى 1820 دولار عام 2003، لكنه ظل أقل من دخل الفرد لعام 1985. وحسب برنامج الأمم المتحدة

للتنمية، فإن الجزائر تحتل المرتبة 107 من أصل 175 دولة في مجال التنمية البشرية. وتحتاج الجزائر إلى نسبة نمو تتراوح ما بين 6 إلى 7 بالمائة لتحسين أوضاعها، وإلى خلق 250.000 منصب شغل سنويا لكبح جماح البطالة التي تمس 30 من القادرين على العمل⁽³⁰⁾.

إن تعقد المسألة الاجتماعية خلال العقد الأخير من القرن العشرين كان من المنطقي أن يؤدي إلى تقوية المركزية النقابية. فتاريخيا كانت الحركات العمالية تزداد قوة خلال الأزمات الاجتماعية والاقتصادية. لكن ما حصل في الجزائر هو العكس، فقد ضعفت المركزية النقابية، بعدما كانت قوية خلال مرحلة التصنيع. ومن الصعب معرفة عدد الذين لا يزالون يدفعون الاشتراكات بانتظام ويدينون بالولاء للاتحاد العام للعمال الجزائريين.

الهوامش:

1- جورج لوفران، الحركة النقابية في العالم، ترجمة: الياس مرعي، منشورات عويدات، بيروت 1982، ص 9.

2- مجموعة من الباحثين، دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص 70.

3- U.G.T.A, EL Morchid (Bulletin D'éducation de formation ouvrière) n°spécial, juin 1971, P 49.

4- مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، انظر الجدول رقم 2، ص 309.

5- Tegua (M) L'Algérie en Guerre , o.p.u, Alger, P 198.

6- Amin (S) Le Maghreb moderne, édition minuit, Paris 1970. P198.

7- أنظر المراجع التالية لتركيبة هذا الجدول.

أ- عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، ت. فيصل عباس، دار الحداثة، بيروت 1983، ص 152.

ب- مجموعة من الباحثين، دراسات عن الطبقة العاملة..، مرجع سابق، ص 317.

8- Weiss (F), Doctrine et action syndicale en Algérie, Ed Cujas, Paris 1970, p28.

9- Ibid, p31.

10- Ibid; p.p 30-34.

11- Balta (P) et Rulleau (C), L'Algérie des Algériens, les éditions ouvrières, Paris 1981, P 24.

12- Garello (j), L'économie Algérienne en 1963 voir Annuaire de L'Afrique du nord, 1963 C.N.R.S Paris, p 623.

- 13- Salleh Bey (A), L'Assemblée nationale constituante Algérienne, voir L'Annuaire de L'Afrique du nord , 1962, P 20 édition, Paris, P 117 .
- 14- Le Tourreau (R) chronique politique , voir L'Annuaire de L'Afrique du nord 1962 , P 298.
- 15-Paradi (M), l'homme et exploitations modernes en Algérie, p.p 64-65, voir annuaire de L'Afrique du nord, T 2 1963, C.N.R.S, Paris 1974.
- 16-Garello (J) L'économie algérienne en 1963, voir Annuaire de L'Afrique du nord T.2, 1963, P 623.
- 17-Favret (J), le syndicat, les travailleurs et de pouvoir Algérie, p.p 57-58 voir Annuaire de nord, 1964.
- 18- Paradi (M), l'économie Algérienne en 1964, voir Annuaire de l'Afrique du nord 1964, p 264.
- 19- عبد الطيف بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982 ص17.
- 20- من خطابي بن بلة في افتتاح المؤتمر واختتام المؤتمر الثاني للاتحاد العام An Nasr du 23 et 29 Mars للعمال الجزائريين، أنظر صحيفة:
- 21- حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، مصلحة الطباعة للمعهد الوطني التربوي الجزائر 1976، ص 34.
- 22- المصدر نفسه، ص34.
- 23- حزب جبهة التحرير الوطني، التسيير الاشتراكي للمؤسسات الميثاق والنصوص التطبيقية، الطباعة الشعبية للجيش 1975، ص8.
- 24- عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص466.
- 25- حزب جبهة التحرير الوطني، التسيير الاشتراكي للمؤسسات، ص 14.
- 26-Balta (P), op, cit, p74 .
- 27-أنظر كلمة وزير التكوين المهني والعمل، أمام المؤتمر السابع للا.ع.ع.ج الذي عقد في مارس 1986 (مجلة الثورة و العمل) العدد 457.
- 28- حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني المعدل في عام 1986، الباب الثالث، الفصل الأول الخاص بالمبادئ العامة لتنظيم الاقتصاد الجزائري.
- 29- Algérie après le déluge (dossier in jeune Afrique n°2134 décembre 2001)
- 30- Algérie (1999-2004 dossier in jeune Afrique, n° 2249, février 2004)